دور الزراعة الحضرية في التنمية الاقتصادية للمدينة

أحمد بن مهدي، سنة أولى دكتوراه علوم، تخصص تسيير المدن، جامعة المسيلة

تمهيد:

تعتبر المدينة بنظر الكثيرين البنية التي تولد فيها الحضارات وتبنى فيه المجتمعات، ولقيام حضارة راقية ونشوء مجتمع متناسق مع نفسه ومع الآخرين، بذل مصممو المدن على مر العصور جهداً كبيراً في بناء مدنهم ومجتمعاتهم بالطريقة التي تحقق الأهداف المجتمعية، وقد أفرزت التجارب الناجحة مجتمعات متكاملة متناسقة وحضارات قوية، بينما أفرزت التجارب الفاشلة مجتمعات ضعيفة وحضارات مفككة، وبما أن أكثر من (50%) نصف سكان العالم يعيشون اليوم في المدن، وبحلول سنة 2050 تتوقع الأمم المتحدة أن تبلغ نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية **80 %** من سكان العالم (2010:TEEB)، كان لزاما على غالبية دول العالم أن تحرص كثيرا على التنمية المستدامة كوسيلة لتحقيق مدن مستدامة استدامة بيئية واجتماعية واقتصادية، ومن بين أهم السبل لتحقيق ذلك هو الاعتماد على تقنيات جديدة في تنمية اقتصاد المدينة تنمية مستدامة، مثل ما ظهر في الأربع عشريات الأخيرة، ما يسمى بظاهرة الزراعة الحضرية، أو كما يطلق عليها الانجليزيون « epacsdnaL elbide » المناظر الطبيعية الصالحة للأكل (Eric Duchemin,2013,P91)

وسنحاول في بحثنا هذا التطرق الى أهم المفاهيم المتعلقة بالمدينة المستدامة، والزراعة الحضرية، كما نتطرق إلى دور الزراعة الحضرية في التنمية الاقتصادية للمدينة.

1. المدينة:

1.1. مفهوم المدينة:

إن المدينة خلاصة تاريخ الحياة الحضرية، فهي الكائن الحي كما عرفها لوكوربزيه، وهي الناس والمواصلات وهي التجارة والاقتصاد، والفن والعمارة، والصلات والعواطف، والحكومة والسياسة، والثقافة والذوق، وهي أصدق تعبير لانعكاس ثقافة الشعوب وتطور الأمم، وهي صورة لكفاح الإنسان وانتصاراته وهزائمه، وهي صورة للقوة والفقر والحرمان والضعف . (م.هبة فاروق القباني، 2007).

2.1. تعريف المدينة:

بالرغم من كثرة العلماء المهتمين بدراسة المدينة إلا أنهم لم يعطوا لها تعريفا موحدا وواضحا، ذلك أن تعريفها يختلف من عالم لآخر حسب طبيعة مجال تخصصه الذي يبحث فيه، كما أن ما ينطبق على مدينة لا ينطبق على أخرى، فمنهم من فسر المدن في ضوء ثنائيات تتقابل بين المجتمع الريفي والحضري، ومنهم من فسرها في ضوء العوامل الايكولوجية المحيطة بالمدينة، ومنهم من تناولها في ضوء القيم الثقافية.

1.2.1. التعريف اللغوي:

حسب معجم المعاني الجامع هي الكلمة المستقاة من كلمة دانَ يدينُ أي حاكم، وهي المِصْرُ الجامِعُ ، تجمُّع سكَّانيّ يزيد على تجمُّع القرية.

2.2.1. التعريف الاصطلاحي:

تعددت تعاريف العلماء والمؤرخين للمدينة بتعدد الأمكنة وتغير الأزمنة، حيث اعتبر أرسطو أن المدينة هي مجموعة من الذكريات الصخرية الممكن إدراك معانيها ومكوناتها.

أما ابن خلدون فيرى أن "المدن والأمصار ذات هياكل وأجرام عظيمة وبناء كبير وهي موضوعة للعموم لا للخصوص، فتحتاج إلى اجتماع الأيادي وكثرة التعاون .... فلا بد في تمصير واختطاط المدن من الدولة والملك"(ابن خلدون، ص334).

وعرفت المدينة كذلك على أنها شكل من أشكال التجمعات البشرية بالغة الكثافة والتنظيم والتعقيد، كما أنها التحام بين مقومات روحية ومعنوية ومكونات مادية مجسدة للأولى ولا يمكن الفصل بينهما (إبراهيم بن يوسف:1992، ص 63).

كما هي عبارة عن تصميمات مبنية على تشكيلات رياضية وهندسية وفلسفية وإيديولوجية ورمزية، وهي تعبر عن تطور الفن العمراني الذي حاول على مر العصور إبراز الجماليات التي تجذب الناس، والمهابة التي تعبر عن سلطة وقوة الحكام (خلف الله بوجمعة:2005، ص67).

3.2.1. تعريف المدينة حسب القانون التوجيهي للمدينة:

حسب القانون رقم 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، فقد عرف المدينة بأنها كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

ويعتبر هذا التعريف مبهما لحد كبير، فهو لم يحدد الحجم السكاني ولم يحدد حجم مختلف الوظائف الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللازمة لنقول على أي تجمع بأنه مدينة.

4.2.1. المدن الحدائقية:

استخدم مصطلح المدينة الحدائقية لأول مرة عام 1809 بواسطة ألكسندر استيوارت، وهو واحد من تجار نيويورك الكبار عندما اشترى قطعة ارض مساحتها 283هكتاريفي منطقة تقع شرق نيويورك وصاحبها بفكرة إنشاء المدينة الحدائقية، إن ستيوارت تخيل مناطق خضراء ومفتوحة، مع وجود خطوط من الأشجار تمثل مساحة عريضة بعرض لا يقل عن 80 قدماً حوالي 24م، ثم أنجز ورشة (شركة المدينة الحدائقية)، والتي وجهت الجهود لجميع السكان هناك حتى نظمت واعتبرت كقرية مستقلة سنة 1919(عاطف حمزة، 1992، ص 13).

- **الحدائق المشتركة:** هي حدائق تكون في الغالب داخل المحيط العمراني، ويشترك فيها مجموعة صغيرة من الأفراد، وحسب وزارة البيئة والتنمية المستدامة الفرنسية، فالحدائق المشتركة هي في الغالب حدائق انشات بتعاون مجموعة من الأفراد، والذين يقومون بتسييرها جماعيا، وتهدف إلى تعزيز التقارب الاجتماعي من خلال الأنشطة الاجتماعية والثقافية أو التعليمية الموجهة داخل الحديقة. (A.Maicherak, 2004,P.8).

2. التنمية المستدامة

1.2. تعريف التنمية المستدامة:

إن مصطلح التنمية (développement) يستعمل كمعنى لشيء آخر غير الذي نطلق عليه نمو (croissance) في المجتمع، فالنمو هو تطور عددي يقاس به مدى ازدياد رأس المال الناتج عن المبادلات التجارية، في حين أن التنمية هي تطور نوعي ناتج عن النمو لكن على أساس تطوير المجتمع وتحسن ظروف معيشة الإنسان فيه، أما مصطلح مستديمة (durable) فمعناه التطور الذي يمكنه أن يغذي شروط وأسباب استمراره وتواصله.

وقد عرفت التنمية المستدامة عدة اتجاهات، حيث لم يوجد اتفاق لتعريفها، ومن أهم التعريفات وأوسعها انتشارا ذلك الوارد في تقرير **بروندتلاند** (نشر من قبل اللجنة التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة جروهارلن بروندتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية بعنوان مستقبلنا المشترك)، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات

الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"(. عبدالله بن جمعان الغامدي،2007، ص 9) .

وقد عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي أنعقد في **ريو ديجانيرو** عام **1992**، التنمية المستدامة بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه ولكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها، وهذان المبدآن اللذان تقررا باعتبارهما جزءا من جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الحادي والعشرين، ينطويان على بعض الدلالات العميقة للغاية بالنسبة لاستخدام وإدارة الموارد الطبيعية والنظام الإيكولوجيي والبيئة" (ف دوجلاس موسشيت، 2000، ص17).

وقد حاول د. عبد الله بن جمعان الغامدي إعطاء تعريف شامل للتنمية المستدامة، بعد أن قام بدراسة نقدية لمفهوم التنمية المستدامة فعرفها بأنها "تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة، وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه"(عبد الله بن جمعان الغامدي،2007، ص 11)

2.2. أبعاد التنمية المستدامة :

1.2.2. البعد الاقتصادي : إن تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتمثل في تحسين الفعالية الاقتصادية والدخل الاقتصادي، كما يتطلب تسييرا معقولا للموارد البشرية والطبيعية والمالية لكي يسمح بإشباع متطلبات المجتمعات البشرية، وهذا يكون من خلال إدخال إصلاحات أساسية وبشكل أولوي على نظام الإنتاج الحالي، مثل التحول من استخدام الوقود الأحفوري إلى استخدام الطاقات المتجددة والتحول من استخدام مواد خام إلى رسكلة المواد القابلة لذلك، بالإضافة إلى ذلك العمل على تقليص المخرجات من نفايات وملوثات وتصميم منتجات ذات كفاءة بيئية تراعي إشباع الحاجات الإنسانية مع تقليل التأثيرات البيئية السلبية، بشكل يتناسب مع طاقة احتمال الأرض التقديرية، وقدرتها على الاسترجاع.

2.2.2. البعد الاجتماعي: ويشير هذا البعد على العلاقة الموجودة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهية الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى

من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان، وفي هذا الإطار يعرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية البشرية المستدامة بأنها "تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضا، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم" (حسونة عبد الغني، 2013، ص 35).

كما أن التنمية في هذا البعد يقصد بها الإنصاف داخل الجيل الواحد والانصاف فيما بين الأجيال، مما يمكن الأجيال الحاضرة والمقبلة من توظيف قدراتها الممكنة بشكل أفضل، مع عدم تجاهل التوزيع الفعلي للفرص الحالية، فلا يمكن أن نتحدث عن رفاه الأجيال القادمة بينما نتجاهل عن محنة الفقراء الموجودين اليوم.

3.2.2. البعد البيئي: لقد أصبحت البيئة محددا عالميا يفرض نفسه ويؤثر على التعاملات الاقتصادية والتجارية والعلاقات الدولية المعاصرة، وأصبح الاهتمام بها من أهم المقاييس لتقييم حضارة الدول، والبيئة والتنمية أمران متلازمان، بعد المزيد من الاهتمام التي حظيت به على المستوى العالمي للتجاوز تلوث الحدود الجغرافية والسياسية للدول فينتقل عبر الماء والهواء والكائنات الحية، وتصبح بذلك مشكلة دولية.

ويمكن القول أن البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن كل تحركاتنا وبصورة رئيسية ترتكز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية للكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من أجل الحصول على طرائق منهجية تشجيعية ومترابطة مع إدارة نظام البيئة للحيلولة دون زيادة الضغوط عليها (حسونة عبد الغني، 2013، ص38)

3. المدينة المستدامة:

تعتبر المدن اليوم مكان إنتاج واستهلاك أكثر البضائع الصناعية، فهي تستهلك ثلاثة أرباع طاقة العالم وتسبب على الأقل ثلاثة أرباع تلوث الأرض (مجد عمر حافظ ادريس،2005،ص23)، ومن هنا علت العديد من الأصوات التي نادت بأهمية تحقيق استدامة المدن، ودخل مفهوم جديد على المدينة وهو المدينة المستدامة.

1.3. مفهوم المدينة المستدامة :

بدأ البحث والتفكير في المدن المستدامة في ثمانينيات القرن العشرين، لكن تعبير الاستدامة استُخدم فيما جرى من حوارات عالمية ونقاشات في تسعينياته، بعد أن طرحته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، وعلى وجه الخصوص برز الدور الحاسم الذي تلعبه الأبعاد البيئية والاجتماعية للأنشطة الاقتصادية البشرية في خلق عالم أفضل خلال مؤتمر قمة الأرض في ريو في عام 1992، وثمة تقرير أثر على تلك النقاشات صدر بالتعاون بين الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) والصندوق العالمي للطبيعة (WWF) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، بل غيَّر جداول الأعمال ذات الصلة، وأبرز كيف يشيد البشر فوق رقع الأراضي على حساب البيئة، وحث على التركيز على التنمية المستدامة.

وبتطور خطاب الاستدامة، بدأت تصاغ تعريفات "المدن المستدامة" وخصائصها، واقترح **ديفيد ساتيرثويت** في أواخر التسعينيات خصائص المدينة الناجحة، وقال: إن أي مدينة ينبغي أن تكفل حياة صحية وبيئات للعمل، وتوفر بنية تحتية للخدمات الأساسية، مثل المياه النظيفة والصرف الصحي وإدارة النفايات، أيضًا ساق حججًا تقول إن أية مدينة –تمشيًا مع المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة– ينبغي أن تكون في حالة توازن مع النظم البيئية، على سبيل المثال من خلال ضمان توازن منسوبات المياه الجوفية والحد من التلوث البيئي (Kate Hawley,2014).

2.3. الاستدامة الاقتصادية للمدينة:

نقول عن أي مدينة أنها مستدامة اقتصاديا إذا كانت تعتمد على قاعدة اقتصادية ذاتية، وتوفر فرص عمل لساكنيها بأجور مناسبة، وتجذب رؤوس الأموال والاستثمارات الاقتصادية المختلفة.(نسرين رفيق اللحام، 2011، ص4)

تحقيق اقتصاد معتمد على المكان: بحيث لا يتسبب في استهلاك المصادر الطبيعية وانتاج الفضلات بحجم أكبر مما تستطيع الطبيعة استيعابه، وهو ما يسمى بالبصمة الايكولوجية

4. مفاهيم حول الزراعة الحضرية:

اكتشفت الزراعة منذ زمن بعيد وبما يزيد عن خمسة عشر ألف سنة من الآن، وفي الألفي سنة أو الثلاث الآلاف سنة الأخيرة ارتقت الزراعة لتكون حضارات لمجتمعات زراعية متنوعة تتوافق مع بيئتهم المحلية.

1.4. تعريف الزراعة الحضرية:

ترتبط الزراعة الحضرية ارتباطا مباشرا بالمدينة فيصعب إيجاد تعريف موحد بين مختلف الأطراف الفاعلين في المدينة، فقد جمع الباحث "Mougeot" تسعة تعاريف مختلفة للزراعة الحضرية وبعد تحليلها وتصنيفها خلص إلى التعريف التالي: "الزراعة الحضرية هي صناعة (فعل) تقع داخل المدينة أو على أطرافها، وتكون في المدينة الصغيرة أو الميتروبولية، حيث تعمل على تطوير وتحويل وتوزيع مختلف المنتجات الغذائية وغير الغذائية، كما تركز بشكل كبير على إعادة استعمال الموارد البشرية والمادية المتاحة، وبالتالي توفير هذه المواد إلى حد كبير في المناطق الحضرية" (L.Mougeot, 2000,P.25)

وعرّفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) الزراعة الحضرية بأنها: "قطاع يعنى بإنتاج الغذاء وتسويقه، في الغالب تلبية للاحتياجات اليومية للمستهلكين داخل البلدة أو المدينة أو العاصمة، والذي يكون على أراض ومصادر مياه متفرقة في أنحاء المنطقة الحضرية وشبه الحضرية، وتستعين بأساليب إنتاج كثيف، وتستخدم الموارد الطبيعية وفضلات المناطق الحضرية، وتعيد استخدامهما لإنتاج محاصيل متنوعة وتربية الماشية(www.fao.org).

ويرى كذلك "Van Veenhuizen " بأنها: "زراعة النباتات وتربية الحيوانات للاستخدامات الغذائية وغيرها داخل وحول المدن والقرى، والأنشطة المرتبطة بها مثل تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية، وتقع الزراعة الحضرية داخل أو على مشارف المدينة وتتضمن مجموعة متنوعة من أنظمة الإنتاج، منها الخاصة بالكفاف الأسري ومنها الخاصة يالتسويق التجاري" (Eric Duchemin,2013,P.20).

2.4. أشكال الزراعة الحضرية:

يوجد اليوم في اغلب أنحاء العالم مبادرات كثيرة حول الزراعة الحضرية، وحالات جد متنوعة من الممارسات الزراعية داخل المدينة، هذا ما يجعل من الصعب تصنيف الأشكال المختلفة للزراعة الحضرية، ويمكن تقسيمها على عدة متغيرات كما هو مبين في الشكل الموالي:

تعدد أشكال الزراعة الحضرية بالاعتماد على عدة متغيرات

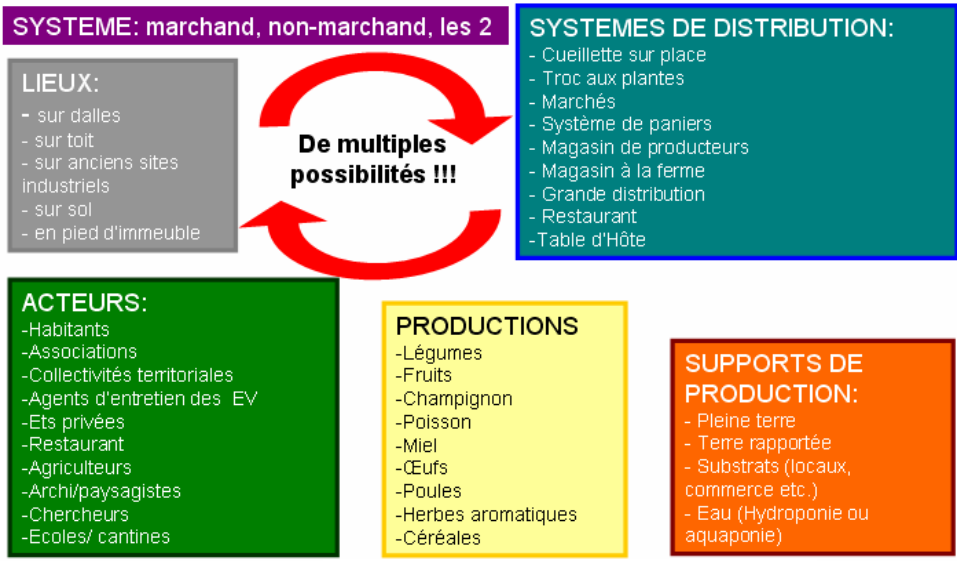

المصدر: A. Daniel, 2013 , P 14

1.2.4. النظم الاقتصادية: وتشمل ثلاثة أشكال:

- الزراعة الحضرية يمكن أن تكون بغرض التسويق لضمان الحد الأدنى من الدخل، (بيع مختلف المنتجات أو تقديم الخدمات)، والمنتجون قد يكونوا ممارسين مهنيين أو أعضاء في جمعية، وقد تكون الزراعة الحضرية في وسط المدينة أو على الأطراف، ويتم توجيه المنتجات إلى السوق المحلي، وفي الغالب في الحي نفسه أو الأحياء المجاورة.
- النظام الاقتصادي كذلك يمكن أن يكون غير تجاري في حالة السكان الذين يمارسون الزراعة الحضرية بشكل فردي أو جماعي في أنواع مختلفة من الحدائق المشتركة، حيث يحظر بيع المحاصيل لأن أن هذا النظام الاقتصادي منتج ولكن غير ربحي.

- بعض الأنظمة تكون مختلطة تجارية وغير تجارية على حد سواء، مثل حالة مزارعي حديقة "قادة البيئة" في مونتريال (A. Daniel, 2013 , P 14). وتكون مهيكلة في كثير من الأحيان في شكل جمعيات وتوظف عدة اشخاص مؤهلين يسهرون على الإنتاج. كما أن الأعضاء المشتركون في الجمعية المسيرة بإمكانهم المساهمة في الأنشطة والعمليات المختلفة، والإيرادات تكون فقط لتسديد أجور المزارعين وتسيد فاتورة الماء والإيجار والعتاد ومختلف مصاريف الجمعية، في حين كون هذه الحدائق مفتوحة للجمهور من أجل المساهمة وتعلم تقنيات البستنة والترفيه.

2.2.4. أماكن التوطين:

يمكن أن يكون الإنتاج يتموقع على الأراضي الزراعية أو الشاغرة، أو على البنى التحتية (الطرق، والبنايات)، وكذلك يمكن أن يكون في المواقع الصناعية القديمة التي يتم إعادة استخدامها وتطويرها، ويكون الانتاج أيضا على أسطح المباني (زراعة الاسطح أو الاسطح الخضراء)، وفي هذه الحالة تزرع المحاصيل في تربة قليلة وباستخدام مختلف الوسائل والدعامات كالبراميل والصواني والاكياس البلاستيكية، والدفيئات الزراعية.

وهناك أماكن أخرى محبذة عند السكان وهي المساحات المجاورة للمباني وتكون مزروعة عموما بشجيرات الزينة وبعض الفواكه.

3.2.4. طرق الانتاج:

في الغالب فإن الزراعة داخل المدن تعتمد أساسا على تقنيات الزراعة المكثفة وهذا لقلة العقار المخصص للزراعة، باستخدام التقنيات الجديدة المختلفة في زراعة المحاصيل في المدينة والمتمثلة في: الزراعة في الأرض، الزراعة خارج الأرض أو منفصلة باستعمال الركائز، الزراعة بدون تربة أو الزراعة المائية، الزراعة فوق الأسطح، وتربية الدواجن والنحل.

4.2.4. المنتجات الزراعية:

توفر حاليا الزراعة الحضرية داخل المدن أشكال كثيرة من المنتجات النباتية: وأكثرها تحديدا الفواكه والخضروات، ويمكن أن نجد أنواع أخرى كالحبوب والبقوليات والفطريات، وأزهار الزينة والأعشاب المختلفة، ونجد كذلك أنواع من المنتجات الحيوانية منها: الأسماك والعسل والبيض والدجاج والحليب.

5.2.4. المتدخلون (الجهات الفاعلة):

هناك عدة جهات فاعلة في الزراعة الحضرية، فيمكن أن تكون الجهات الفاعلة في الدعم المباشر للإنتاج أو قادة المشاريع الزراعية، كذلك المهندسين المعماريين والمخططين ومهندسي المناظر الطبيعية والمهندسين في البناء والعمرانيين.

وغالبا ما يكون المتدخلون من التقاء عدة جهات فاعلة في المشروع أو جزء منه حسب الاقتضاء، مثل السكان والجمعيات، والمزارعين، والمصالح التقنية للبلدية، وفي الغالب يكون هذا النهج التشاركي سياسة ناجحة من أجل استدامة المشروع.

6.2.4. أنظمة التوزيع والبيع:

إذا كان المنتج قليل الحجم يكون الاستهلاك محلي وذاتي من صاحب المزرعة، ويمكن أن يكون الانتاج كبيرا فيتم توزيعه على نطاق واسع من المدينة، ومن بين الانظمة كذلك بيع المنتج مباشرة في المزرعة (متجر المزرعة، أو القطف المباشر من المزرعة)، أو في أسواق الشوارع، سوق المدينة، كما يتم توزيع المنتج على المطاعم والمحلات التجارية الكبيرة.

المتغيرات الستة التي تقدم ذكرها تعطي خيارات متعددة لأشكال الزراعة الحضرية، وهو ما يفسر التعقيد والثراء في مشاريع الزراعة الحضرية، بالإضافة إلى عامل ثقافة الشعوب في التعامل مع مثل هذه الظاهرة تختلف من قارة إلى قارة، ومن دولة إلى دولة.

3.4. تعدد وظائف الزراعة الحضرية:

باختصار تعتبر وظائف الزراعة الحضرية متعددة كثيرا لأنها تشمل عدة جوانب: التهيئة العمرانية، البيئة، الاقتصاد، الأمن الغذائي، الصحة، الترفيه، التربية والتعليم، والتفاعلات الاجتماعية، كما هو مبين في الشكل الموالي:

المصدر: استناداً لـ: .(Fabien Wegmuller et Eric Duchemin,2010)

الاقتصاد والأمن الغذائي للمدينة:

الجانب الاقتصادي للمدينة يمكن أن يستفيد من الزراعة الحضرية، ولا سيما فيما يتعلق بتقليل التفاوت المتزايد بين الأغنياء والفقراء، والذي يعتبر من خصائص المدن المعاصرة، بحيث تسمح الزراعة الحضرية للناس الفقراء انتاج غذائهم بأنفسهم، وتقليل النفقات المتعلقة بطعامهم، كما يزداد أيضا دخل الأسرة من خلال بيع المنتجات الزراعية.

كما تسهم الزراعة الحضرية في تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق العدالة الغذائية من جهة الأمن الغذائي لسكان الحضر المستضعفين، حيث أن 805 مليون شخص في العالم يعانون من نقص التغذية حسب آخر تقرير نشر سنة 2014 لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو، 2014 ، ص.8)، كما تساهم الزراعة الحضرية في تسهيل إمكانية الوصول إلى مصدر الغذاء المهم بالنسبة للأسر الحضرية، وهو أمر أساسي، وتؤدي كذلك إلى خلق فرص عمل دائمة ومؤقتة سواء للمزارعين المنتجين أو التجار الموزعين للمنتجات، وبهذا ينتعش الاقتصاد المحلي للمدينة، وينتج عن الزراعة الحضرية كذلك الحفاظ على الطاقة والاستخدام الأمثل للموارد غير المتجددة.

4.4. مردودية واستدامة الزراعة الحضرية:

في جميع أنحاء العالم بدى الاهتمام المتزايد بقضية التنمية المستدامة، وذلك من خلال تكثيف الاجتماعات والاتفاقات الدولية بهذا الشأن، مثل جدول الأعمال21 في عام 1992، ومؤتمر القمة للأمم المتحدة في مدينة اسطنبول بتركيا سنة 1996، وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ سنة 2002. وترددت أيضا قضايا الاستدامة الحضرية في الأهداف الإنمائية للألفية على نحو متزايد، وباعتبار أن الزراعة الحضرية تكون في المدينة فهي بذلك جزء لا يتجزأ من النظام الحضري، والسؤال هنا عن ما إذا كانت الزراعة الحضرية تسهم في استدامة المدينة أم لا؟ وخاصة مع التنافس على الحيز الحضري من الوظائف الاقتصادية والسياسية.

والاستدامة في جوهرها تشير إلى قدرة شيئا ما ليدوم مع مرور الوقت، ومن ذلك فاستدامة المدينة تعني أساسا قدرتها على الاستمرار في المستقبل، أي تحقيق الدعامات الثلاثة للاستدامة، حيث يجب أن تكون مربحة ومجدية اقتصاديا، سليمة بيئيا، وعادلة اجتماعيا وثقافيا، ويمكن قياس ذلك من خلال وضع عدة مؤشرات تمكننا من معرفة مدى استدامة المدينة كما هو مبين في الجدول التالي:

المؤشرات والمعايير العامة لتقييم الاستدامة:

المؤشرات الاقتصادية	المؤشرات البيئية
1. اتجاه العائدات	1. المؤشرات الحيوية، (نظافة الهواء، والتنوع البيولوجي)
2. الدخل الفردي في الهكتار	2. مؤشرات التلوث
3. تعديل الناتج القومي الإجمالي	3. توازن المواد والطاقات المتدفقة
4. قيمة مجموع الأغذية المنتجة	4. المعادن الثقيلة في المحاصيل الزراعية
5. الاستعداد لدفع ثمنها	5. صحة التربة (المواد العضوية،... الخ)
6. الانتاج المحلي للأغذية	6. الميل للغذاء المنتج محليا
7. طريق تقييم المنفعة	7. النفايات العضوية المرسكلة
8. تكلفة التلوث والاستنزاف	8. الاستنزاف
	9. التلوث
المؤشرات الاجتماعية	**المؤشرات المركبة**
1. العدالة والمساواة	1. قوائم المؤشرات

2. التوظيف 3. دخل الأسرة المتاح 4. إدماج الشباب وتدريبهم على مهارات الحياة، المرضى، المهاجرين، المدانين قضائيا 5. مشاركة الرجال والنساء 6. الملكية (الحيازة)	2. أنظمة تحقيق الأهداف 3. الخصائص المتكاملة للنظام.

المصدر: استناداً لـ: (Veenhuizen and Danso,2007,p28)

5.4. الظروف اللازمة لنجاح الزراعة الحضرية:

من أجل نجاح مشاريع الزراعة الحضرية لابد من توفر خمسة شروط أساسية وهي:

1.5.4. الظروف الطبيعية: حسب منظمة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) فإن الظروف المناخية (كمية وموسمية تساقط الأمطار، درجة الحرارة، والرطوبة)، هي التي تتحكم في إنتاج الغذاء في المناطق الحضرية، وتكون المحاصيل منخفضة جدا عند تقلص المعدل السنوي لهطول الأمطار. وعند توفر الظروف المناخية الملائمة يتيح الفرصة للجميع بممارسة الزراعة الحضرية. (H. AL Hudhud,2007,P.35)

2.5.4. الخدمات والبنية التحتية المادية: من بين المتطلبات الأساسية للزراعة هي توافر المياه والأرض، فتوافر البنى التحتية للمياه يمكن من خلاله الحصول على المياه والتعويض عن قلة الأمطار، كما أن توفير الخدمات الملازمة للزراعة من بين الوسائل المساهمة في نجاحها، كخدمات الارشاد والتوجيه الفلاحي وتوفير التقنيات الحديثة للزراعة المكثفة والزراعة بدون ماء.

3.5.4. الظروف الاجتماعية والثقافية: وهنا نشير إلى أن ثقافة المجتمعات في موضوع الزراعة الحضرية تتحكم في نجاحها أو فشلها، فهناك ثقافات لا تتيح الفرصة لوجود زراعة في أحيائهم، بالإضافة إلى أن النشاط الزراعي غير معروف عند غالبية سكان المدن وخاصة المدن الكبرى وبالتالي نقص الخبرة قد يحول دون نجاح الزراعة، بالإضافة إلى عادات وتقاليد المجتمع في نوعية الخضار والأغذية المفضلة عندهم فهي كذلك من بين العوامل التي تتحكم في نجاح الزراعة في المدينة.

4.5.2 الظروف الاقتصادية: وذلك من خلال توفير الاسواق والفضاءات الترويجية للمحاصيل، وتوفير اليد العاملة وخاصة المؤهلة منها، فالزراعة الحضرية يمكنها أن توفر المنتوجات السريعة التلف والتي يصعب جلبها من الريف، كما أن النظام الاقتصادي للمدينة يسهل من عملية تحصيل وبيع المنتوج بسهولة ودون قيود.

5.5.4 الظروف المؤسساتية: قدرة المؤسسات على التوفير اللازم للتأطير والتغطية القانونية لممارسة الزراعة داخل المجال الحضري، وتوفير الامكانات اللازمة لذلك في مختلف عمليات التخطيط، هي من بين الظروف المساعدة على إنجاح الزراعة الحضرية، كذلك بالنسبة إلى قدرة الأنظمة المؤسساتية المسيرة على توفير الماء والأرض اللازمة لذلك.

الخلاصة:

وجدنا من خلال بحثنا هذا، أن التنمية المستدامة دخلت إلى ميدان العمران والتنمية العمرانية، وأصبح من الضروري عند دراسة المدن المرور بمرحلتين، الأولى تتمثل في الحالة العلاجية للوضع الراهن باستعمال كل ما من شأنه تحقيق الاستدامة بطريقة منهجية ومرتبة حسب الأولويات، أما المرحلة الثانية فهي الحالة التنبؤية، أو استشراف المستقبل حيث يمكننا إدخال وسائل أخرى لمكونات المدينة وتغيير النهج السابقة، من أجل الوصول بالمدينة إلى حقيقة الاستدامة، والتنمية الاقتصادية لها.

و نستنتج كذلك من خلال ما سبق أن الاستدامة هي طريقة وليست نتيجة محددة، وهي تتناسب مع قوة ومرونة حل المشكلة في المكان أكثر من التوجيه نحو نتائج محددة، كما أن الاستدامة تعتبر مشكلة سياسية أكثر منها مشكلة تصميمية أو تقنية، والحاجز الأكبر للتنمية يكمن في مجال التطبيق الفعلي للأسس والمبادئ المتفق عليها عالميا، مع العلم أن لكل مدينة خصوصياتها التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند رسم وإعداد خطة التنمية الحضرية المستدامة.

كما وجدنا أن الزراعة الحضرية أصبحت ذات أهمية كبيرة على المستوى العالمي، وهذا ما يعكسه الاهتمام المتزايد للمنظمات والهيئات الدولية والباحثين على حد سواء، وتساهم الزراعة الحضرية في تنمية وتنشيط الاقتصاد الحضري للمدينة، كما تساهم الزراعة الحضرية في تسهيل إمكانية الوصول إلى مصدر الغذاء المهم بالنسبة للأسر الحضرية، وهو أمر أساسي، وتؤدي كذلك إلى خلق فرص عمل دائمة ومؤقتة سواء للمزارعين المنتجين أو التجار الموزعين للمنتجات، وبهذا ينتعش

الاقتصاد المحلي للمدينة، وينتج عن الزراعة الحضرية كذلك الحفاظ على الطاقة والاستخدام الأمثل للموارد غير المتجددة.

قائمة المراجع:

1. بن يوسف إبراهيم، "إشكالية العمران والمشروع الإسلامي"، مطبعة أبو داود، الجزائر، 1992.
2. خلف الله بوجمعة، "العمران والمدينة"، دار الهدى للطباعة، عين مليلة الجزائر، 2005.
3. عاطف حمزة حسن، "تخطيط المدن أسلوب ومراحل"، مطابع قطر الوطنية، 1992.
4. عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، "المقدمة"، ج 3، تحقيق علي عبد الماجد وافي، مصر، 1965.
5. ف دوجلاس موسشيت، "مبادئ التنمية المستدامة" ، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الاولى، القاهرة، 2000.
6. فاروق القباني م. هبة، "المدينة: التعريف والمفهوم والخصائص – دراسة التجمعات الحضرية في سوريا"، كلية الهندسة المعمارية جامعة دمشق، سوريا، 2007 .
7. ANNE-CECILE Daniel, « Aperçu de l'agriculture urbaine, en Europe et en Amérique du nord »,Agro Paris Tech,2013.
8. DUCHEMIN Eric et Al, « Agriculture urbaine : aménager et nourrir la ville », Presses de marquis imprimeur inc, Québec, canada, 2013.
9. FABIEN Wegmuller et Eric Duchemin. « Multifonctionnalité de l'agriculture urbaine à Montréal » étude des discours au sein du programme des jardins communautaires, VertigO – La Revue Electronique en Sciences de l'Environnement, 2010. Available at: http://vertigo.revues.org/10445. Consulté le novembre 10, 2014.
10. MOUGEOT L.J.A. « Urban Agriculture : definition, potentials and risks», International Development Research Centre CRDI, thematic paper, n°1, Ottawa, 2000.
11. RENÉ van Veenhuizen And George Danso, « Profitability and sustainability of urban and peri-urban agriculture», Agricultural Management, Marketing And Finance Occasional Paper, N19; FAO Rome 2007.

ثانيا: المجلات والبحوث والدراسات

12. اقتصاديات النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي :2010 (TEEB) تعميم اقتصاديات الطبيعة. موجز تجميعي لنهج اقتصاديات النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي (TEEB) واستنتاجاتها وتوصياتها Pavan . بافان وآخرون بروقريس ميديا مالطا.
13. حسونة عبد الغني، "الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2005.

14. عبدالله بن جمعان الغامدي، "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة"، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية 2007 ، الموقع www.kantakji.com

15. مجد عمر حافظ إدريخ، "استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة النجاح في نابلس، 2005.

16. نسرين رفيق اللحام، " نحو خلق مناطق تميز ومدن جديدة مستدامة بمصر – رؤية نقدية لتخطيط المدن الجديدة – ، الورقة البحثية رقم 24، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، 2011.

17. AL-HUDHUD Husam Mustafa Kamel, "Urban Agriculture As a Tool For City Planning: Nabulus City a Case Study", Master of Urban and Regional Planning , Faculty of Graduate Studies, at An-Najah National University, Nablus, Palesine, 2007.

18. KATE Hawley Transforming cities for sustainability: Facts and Figures, http://www.scidev.net , 2014.

19. ANNE-LISE Maicherak, Les jardins collectifs Entre paysage urbain et lien social , Rapport du stage , effectué au bureau des paysages ,du 1er mai au 30 juillet 2004 ; Ministère de l'Écologie du Développement durable, France

20. www.fao.org/urban-agriculture.